

{ الفصائل الفلسطينية وتطورات مرحلة ما بعد عرفات }

م. بدرية صالح عبدالله (*)

الملخص

يعنى البحث بالتطورات السياسية التي شهدتها وعاشتها الفصائل الفلسطينية بعد وفاة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات وكانت هذا التطورات تتجلى بوجود جملة من القضايا منها ما يتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية وإيجاد قدر كبير من التعاون بين القيادة الفلسطينية التي ورثت عرفات والفصائل الفلسطينية وإيجاد برامج عمل سياسية مشتركة .

ولا بد من القول ان هنالك جملة من التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية بعد رحيل ياسر عرفات تتجلى بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتنشيط وتفعيل أسس الحوار الوطني، ودعم الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية.

المقدمة

تباينت مواقف القوى على اختلاف مشاربها السياسية تجاه سبل إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، وهي الاشكالية التي بانته مطروحة بقوة على الساحة الفلسطينية بعد وفاة عرفات، وترتبط بها جملة من القضايا منها (الانتخابات - البرنامج السياسي المشترك - القيادة الموحدة - الأمن). وصارت تشكل محور اجتماعات وتصريحات تواتت بشكل مكثف من جانب كل القوى الفلسطينية، فالكلي يتحدث عن ضرورة صياغة مشهد سياسي فلسطيني متناغم وتوحيد القرار الفلسطيني وإعادة الاستقرار للوضع الداخلي من اجل الوقوف على ارض صلبة امام التحديات في المرحلة المقبلة، وتضع جميع الاطراف الفلسطينية في امتحان جدي كبير وتضع السلطة امام تحدي الحفاظ على الوحدة الداخلية وان تكون جادة في حوارها مع الفصائل

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

الفلسطينية وان لا تنساق وتخضع للاغراءات وللضغوط والاملاءات الامريكية والاسرائيلية. في المقابل امام الفصائل والقوى المقاومة. ايضاً تحدي الحفاظ على انجازات الانتفاضة والاستمرار بالمقاومة وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ولا خيار امام الشعب في المرحلة القادمة سوى المزيد من الصبر والصمود والتمسك بالمؤسسات باعتباره خيار استراتيجي، حيث ان الفرصة سانحة لتأسيس خيار ديمقراطي فعلي قائم على ثوابت وطنية ويرسخ الوحدة الوطنية الشاملة على اساس برنامج وطني تحرري يجعل التعددية فيه ممكنة في اطار هذه الوحدة. ولا نعني بالتعددية هنا هو استبدال التفرد في صنع القرار ب تفردات متصارعة ومتنافسة حتى في التعليق على مرض الرئيس الراحل ياسر عرفات، وبدليل التفرد هو ليس استبداله تألف تفرد وانما كما قلنا بالمؤسسة والتي تعني في مرحلة التحرر الوطني بناء وصيانة مؤسسات الوحدة الوطنية وعلى اساس برنامج سياسي تحرري.

وفي هذا البحث سنتعرف على ابرز المحطات التي مرت بها الفصائل الفلسطينية والتطورات في مرحلة ما بعد ياسر عرفات وهي:-

اولاً:- الانتخابات الفلسطينية.

ثانياً:- الهدنة وقمة شرم الشيخ.

ثالثاً:- مؤتمر لندن الدولي.

اولاً:- الانتخابات الفلسطينية

لقد اتهمت الفصائل الفلسطينية الوطنية والاسلامية حكومة الاحتلال الاسرائيلي بالمسؤولية عن الازمة الصحية التي مرت بالرئيس ياسر عرفات، وأكدت ان احتمالات التسمم مع احتمالات اشكال اخرى من المرض التي ألمت بالرئيس ياسر عرفات مفتوحة يحكمها العلم الطبي. لذلك من الضروري لمستشفى بيرسي في فرنسا ان يعلن تقريره الطبي الكامل للرأي العام الفلسطيني والعالمي وخاصة ان الطبيب الخاص بالرئيس عرفات (اشرف الكردى) طالب بعد رحيل عرفات بضرورة تشريح الجثة حتى يصبح ممكن معرفة الاسباب التي أدت الى وفاة الرئيس. وهي تتوافق بذلك في الرأي مع السلطة الفلسطينية حيث تم تشكيل لجنة تقضي الحقائق المتعلقة بملاسات وفاة ياسر عرفات.

وعندما اصدر احمد قريع بيان بصفته رئيس مجلس الامن القومي وضمت اللجنة مندوبين من وزارة الخارجية والداخلية والصحة وامانة الرئاسة والمخابرات العامة وطببت الرئيس الخاص. ويأتي قرار تشكيل اللجنة بعد ان تقدمت القيادة الفلسطينية رسمياً بطلب تسليمها تقرير الطبي حول وفاة عرفات بينما اكدت فرنسا ان قانونها ينص على تقديم تقرير من المعلومات حول الوفاة على عائلة الرئيس تملك وحدها حق نشر المعلومات^١.

ولقد كان للفصائل الفلسطينية موقف الى حد ما موحد في الفترة ما بعد رحيل عرفات خاصة وانها اعتبرت هذه المرحلة من اشد المراحل صعوبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والقضية معاً. وهي مرحلة جديدة تحمل تحديات داخلية وخارجية كبرى^٢. وما يضيف الحزن على رحيل ياسر عرفات الحزن على الوطن والشعب الذي يبرز تحت الاحتلال والاستيطان، ومن اجل ذلك دعت القوى الفصائل الفلسطينية الى الحفاظ على الوحدة الوطنية ومحاربة الصراعات الداخلية الى حين توفر الظروف الملائمة لاجراء الانتخابات الديمقراطية الحقيقية (محلية وعامة)، بحيث تتجاوز القوى والشخصيات الفلسطينية النزاعات الفئوية والذاتية ويضعوا مصلحة الشعب والوطن فوق هذه الاعتبارات كافة^٣. جاء ذلك بعد ان ظهر الصراع بين الاجنحة الثلاثة داخل حركة فتح حول خلافة الرئيس ياسر عرفات زعيم الحركة ورئيس السلطة الفلسطينية وهذه الاجنحة هي:-

١. جناح السلطة فمثلا في محمود عباس (ابو مازن)، الرجل الثاني في م.ث.ف والتي تعد فتح كبرى فضاءاتها، واهم قريع (ابو علاء) رئيس الحكومة، روعي فتوح رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الذي ينص الدستور على توليه منصب رئيس السلطة في حيال غياب او وفاة الرئيس عرفات وذلك حتى اجراء الانتخابات، الرئاسية في غضون ستين يوماً.

^١ اخبار الشرق ١٨/١١/٢٠٠٤ وعلى الموقع الاتي www.thisissyria.net.

^٢ ممدوح نوفل، العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية على موقع الاعلام والمعلومات:

www.mic.pal-arriclesarchives-info/.

^٣ بدرية صالح، الادراك الفلسطيني لخارطة الطريق، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢) ٢٠٠٥، ص ١٠٢، وللمزيد

انظر حوار مع خالد مشعل على شبكة الانترنت: www.islamonline.net.

٢. جناح اللجنة المركزية لفتح ممثلا في صخر حبش، هاني الحسن، وعباس زكي، ويعد هذا الجناح لقسم بارز في تيار الحرس، القدم داخل الحركة. وهنا نقول ان حركة فتح واسعة وضخمة جدا وفيها مناهج ومستويات متعددة ولا يمكن قصر الوضع الراهن بما على انه صراع بين جيل جديد وحرس قديم بل هو بالاحرى اختلافات حول المناهج واسلوب العمل.^١

٣. جناح سروان البرغوثي المعتقل حاليا في السجون الاسرائيلية والذي تطلق عليه الصحافة الغربية (الزعيم الشعبي) لفتح ويعتمد هذا الجناح على قادة كتائب شهداء الامن المحسوبة على حركة فتح خاصة في رام الله، وعدد من اعضاء المجلس التشريعي وفي مقدمتهم (احمد غنيم، قدورة فارس، حاتم عبد القادر، ومحمد حوراني).^٢

وعن مدى قوة كل جناح من هذه الاجنحة وتصورة لاحقية بخلافة (ياسر عرفات) ان جناح السلطة يقدم نفسه بوصفه، لوريث الشرعي لعرفات بحكم سيطرة اعضائه على كافة البيات السلطة التنفيذية بواسطة احمد قريع والسلطة السياسية داخل فتح بواسطة محمود عباس (ابو مازن) والتشريعية في اطار السلطة من خلال روجي فتوح، وان هذا الجناح من قطاع غزة خاصة مجموعة محمد دحلان ورشيد ابو شباك (رئيس الامن لوقائي غزة)، وسمير مشهراوي الرجل القوي في اللجنة الحركية العليا لفتح في قطاع غزة. وهنا نرى ان هذا الجناح يعتمد في تصوره لاحقيته على اساس امتلاك حركة فتح مؤسسات حركية منتخبة متعارف عليها (اللجنة المركزية- المجلس الثوري) وعلى صعيد الحركة فاهيئات القيادية العليا التي انتخبت في المؤتمر الحركي الخامس العام الاخير ستتولى مسؤولياتها وتمارس دورها.^٣

اما جناح اللجنة المركزية لحركة فتح فهو يقدم نفسه باعتباره صاحب الخط ويعتمد هذا الجناح على وجوده المكثف في رام الله. منهم زكريا الاغا (عضو اللجنة التنفيذية للمنطقة) احمد حلس (سكرتير اللجنة الحركية العليا لفتح في قطاع غزة).

^١ بدرية صالح، الفضائل الوطنية ما بعد عرفات، نشرة مركز دراسات الفلسطينية العدد (١٥)، كانون الاول ٢٠٠٥، ص ٢٧.

^٢ بدرية صالح، مصدر سابق، ص ٢٨.

^٣ كلمة الامن العام للجهة الشعبية احمد سعادت مجلة الهدف العدد (١١٣٣٨)، ٥/ شباط ٢٠٠٣، ص ٨.

اما الجناح الثالث (مجموعة مروان البرغوثي) ويعتمد فقط على وجوده القوي داخل مجموعات شهداء الاقصى في رام الله، حيث ينعلم وجوده في القطاع تماما وهذا ما يجعل فرصته ضعيفة في خلافة عرفات.¹

ان هذا الصراع بين الاجنحة الفتحاوية الثلاث في بداية تدهور صحة عرفات كان مكتوم لكنه بدا الى العلن بعد ان صرح هاني حسن (احد اقطاب الجناح الثاني) من خلال فضائية العربية (٦/١١/٢٠٠٤) ان الاولوية في تمثيل عرفات والحديث باسمه الان لفاروق القدومي امين سر اللجنة المركزية لحركة فتح وليس لابو مازن امين سر اللجنة التنفيذية (م.ن.ف) باعتبار ان منصب عرفات كرئيس للمنظمة نابع من كونه رئيس لفتح وليس العكس.

ومن خلال متابعة ما تقدم نرى ان الاجنحة الفتحاوية في سلوكها هذا وتكالبها على السلطة لا يصب من المصلحة الوطنية الفلسطينية، وينبغي من السلطة الفلسطينية اعتماد منهج جديد لاختيار القيادة يقوم على الوحدة الوطنية والبرنامج السياسي المشترك وتحديد مهام المرحلة المقبلة بدلا من الاكتفاء بتغيير اجنحة من فتح باجنحة اخرى مع بقاء ذات المنهج وتلك السياسات. وبدعوى الحرص على الموقع والدور التاريخي لحركة فتح يجب معالجة الاخطاء السياسية والقصور في المؤسسات بحيث لا يستجيبوا للنزاعات الفئوية والذاتية والكامنة والتي سيظهر عند البعض في هذه المرحلة وان يضعوا المصالح الوطنية العليا فوق اي اعتبار.²

ازاء هذا الوضع طالبت الفصائل الفلسطينية الحفاظ على الوحدة الوطنية من اجل حماية الانتفاضة وعدم اشغال الساحة الفلسطينية من اي خلاف داخلي، مع تاكيدهم على ضرورة اجراء الانتخابات الشاملة جاء ذلك في اجتماع عقده محمود عباس في ١٥/١١/٢٠٠٤ في غزة مع الفصائل الوطنية والاسلامية لبحث اليات العمل الجماعي الفلسطيني في المرحلة القادمة، وطالبت معظم الفصائل (برزمة انتخابات شاملة وعلى المستويات الشرعية والرئاسية والبلدية)، اضافة الى ايجاد صيغة قيادية فلسطينية موحدة لمواجهة المرحلة القادمة أما عبر تشكيل قيادة وطنية

¹ فهد سليمان، الانتفاضة خيار الشعب باسره والوحدة الوطنية شرط استمرارها ونجاحها، مجلة الحرية، العدد (٩٢١)، ٢٨/١٢/٢٠٠٢، ص ٤.

² أدبيرة صالح، الفصائل الفلسطينية وتطورات الانتفاضة، مجلة دراسات فلسطينية، العدد (١)، كانون الاول، ٢٠٠٤، ص ٧٤-٧٥.

موحدة تكون المرجعية السياسية للقيادة الفلسطينية أو بتفعيل م.ت.ف. ومؤسساتها وإعادة الاعتبار إليها ولميثاقها مع أنضمام حركتي حماس والجهاد الاسلامي اليها (فيما اذا أعاد بناءها على أسس نظالية وديمقراطية جديدة). وفيما ترى قيادة السلطة الوطنية وم.ت.ف. من جهتها انه لا يمكن أنضمام الفصائل المعارضة خاصة حركتي حماس والجهاد الاسلامي الا بعد إعلان قبولهما لثوابت المنظمة خاصة تلك التي تتبنى الخيار السلمي والتفاوضي مع اسرائيل كوسيلة لأستعادة الأراضي المحتلة^١.

وقد اختلفت الفصائل الفلسطينية مع السلطة الوطنية حول توقيت الانتخابات والأولويات حيث ترى السلطة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري وحدد تاريخ ٩/ كانون الثاني/٢٠٠٥ موعد لاجراء الانتخابات الرئاسية. أما الفصائل الفلسطينية ترى ان الانتخابات الشاملة الرئاسية المتزامنة مع البرلمانية والمنفصلة عن الانتخابات الرئاسية استحقاق دستوري اضافة الى ذلك الانتخابات المحلية البلدية أمر ضروري^٢. وهم لا يريدون من السلطة الفلسطينية أو اي جهة اخرى تتذرع بالانتخابات الرئاسية هي البديل عن كل الانتخابات، وان انجزت يتذرع البعض بالظروف الموضوعية وغيرها من اجل الالتفات على أستحقاق الانتخابات الشاملة. وقد كان لكل فصيل وجهة نظر حول الانتخابات، فهذا محمود الزهار ممثل حركة حماس اعتبر الانتخابات الرئاسية لو اجريت لوحدها ستكون مجتزئة وغير شرعية. وتطالب حركة حماس بأجراء الانتخابات التشريعية موازية للانتخابات الرئاسية^٣. ونلاحظ هنا ان قرار حماس مشاركتها بالانتخابات التشريعية معتمدة على ثقلها الواضح في الشارع الفلسطيني يمكن ان يسمح لها بالحصول على الاغلبية في المجلس التشريعي اذا ما اجريت الانتخابات وفق نظام الدوائر الفردية المعتمد حالياً وهي الاغلبية التي تجعلها مؤهلة لاختيار رئيس الوزراء الجديد وتشكيل الحكومة وبالتالي اقتسام السلطة مع (فتح) ممثلة في رئيس السلطة محمود عباس. اما حركة فتح وادراكاً منها

^١ ايناس مجبل، الانتخابات الفلسطينية، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٢)، كانون الاول، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

^٢ جريدة الشرق الاوسط، العدد (٩٥١٤)، ١٥/١٢/٢٠٠٤.

^٣ مجموعة الازمات الدولية، ما بعد عرفات التحديات والاحتمالات، نشرة سلسلة تقارير مترجمة نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٨)، أيار، ٢٠٠٥، ص ٢٦.

لشعبية حماس تسعى الى تمرير الوضع الذي قرره (الأولوية للانتخابات الرئاسية وترشيح محمود عباس. دون الاضطرار للموافقة على طلبات حركة جهاين ودخول في مواجهة علنية معها، وذلك اعتمادا على كسب الوقت حتى موعد الانتخابات ٢٠٠٥/١/٩ ويرى الجناح المنفذ في حركة فتح ان استحواذ حماس على المجلس التشريعي سيحرم فتح من احتكار السلطة من جهة، وكما انه يشكل خطر كبير على مستقبل القضية الفلسطينية بشكل عام ومسار التشويه السلمية بشكل خاص.^١

والسؤال الذي يطرح هنا هل ان قرار حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية بمثابة تغير جذري في استراتيجية؟؟ جاء جواب وتصريحات زعماء حماس من الداخل والخارج متطابقة من حيث ان قرارها هذا لا يعني التخلي عن المقاومة والاعتراف بالمعاهدات الموقعة مع اسرائيل، وان حماس قررت المشاركة على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال. وان مشاركتها في المجلس التشريعي ستوظف لصالح المقاومة وليس العكس. ولا يمكن اغفال حقيقة لجوء حركة حماس الى خيار الانتخابات لاحتواء الضغوط الدولية والاقليمية عليها لوقف اعمال المقاومة ضد (اسرائيل) وهي لا تريد ان توصف بالتطرف والراديكالية، وبالتالي القدرة على التعامل مع المتغيرات ومتطلبات المرحلة باعتبارها مرحلة سياسية جديدة..

اما حركة الجهاد الاسلامي بدأ موقفها مختلف بعض الشيء عن حماس اذ اعلنت على لسان محمد الهندي ان الحركة لن يتشارك في الانتخابات التشريعية والرئاسية وستشارك فقط في الانتخابات البلدية لانها خدمتية وليست سياسية^٢. لكن اذا تم وضع كل الانتخابات رزمة واحدة وجدولتها فيمكن لحركة الجهاد ان تفكر في المشاركة بالانتخابات التشريعية. ^٣فيما تطالب الجهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين باجراء الانتخابات التشريعية والبلدية اولا على ان

^١ جريدة النهار، العدد (٢٢١٧٤)، ٢٣/كانون الاول/٢٠٠٤.

^٢ جريدة الزمان، العدد (١٩٩٩)، ٢٦/١٢/٢٠٠٤.

^٣ فوزي عباس، موقف الحركات الاسلامية الفلسطينية، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية العدد (٥)، كانون الاول، ٢٠٠٥، ص٣١.

حسب ما نشر في برنامج محمود عباس الانتخابي فانه مكون من ثلاث عناوين رئيسية

هي:^١

١. السير على درب عرفات.
٢. نحو الحرية والاستقلال.
٣. نحو دولة المؤسسات والقانون والتنمية، وعند النظر في هذه النقاط وبعيدا عن الالتزام بثوابت عرفات فاننا نقف عند الملاحظات التالية:-

أ. جاء الحديث عن وقف اعمال المقاومة العسكرية، والتركيز على فكرة السلام كخيار استراتيجي واعتماد المفاوضات وسيلة لانجاز التسوية النهائية، وفي هذا الاطار يطالب بالافراج عن الاسرى تحت تسمية اسرى الحرية وليس اسرى المقاومة او النضال او الكفاح الفلسطيني. وكلها مؤشرات معاكسة لمفهوم خيار الانتفاضة لتحقيق الاهداف الفلسطينية.

ب. ربط برنامج عباس حق العودة ليس فقط بالقرار ١٩٤ وانما ايضا بمبادرة السلام العربية. (اشارة الى مساهمة الدول العربية في حل مشكلة اللاجئين).^٢

ج. الحديث حول الديمقراطية والتعددية ودولة المؤسسات وحقوق المرأة ومنع التمييز ضدها واطلاق طاقات القطاع الخاص. وهي روى ومفاهيم غريبة.

د. ان برنامج محمود عباس الحقيقي لا يظهر من خلال قراءة برنامجه الانتخابي بقدر ما يظهر من خلال قراءة الترتيبات الجارية حاليا في المنطقة وحول القضية الفلسطينية خاصة.

الى جانب ذلك رشح اخرون للانتخابات الرئاسية منهم المرشح المستقل مصطفى البرغوثي، ومرشح الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تيسير خالد، ومرشح حزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي، والمرشح المستقل المقرب في حركة حماس عبد الحليم الاشقر، والمرشح المستقل السيد بركة (اسلامي)، والمرشح المستقل عبد الكريم شبير.

^١ طلعت ربيع، الانتخابات الفلسطينية، جريدة البيان وعلى الموقع: <http://albayan-> العدد (٢٠٨)، شباط/٢٠٠٥.

^٢ جريدة الحياة، العدد (١٥٢٣٤)، ١٣/كانون الاول/٢٠٠٤، ص٦.

سياسية في مختلف التيارات. وهذا ما يتطلب من محمود عباس الحكمة في التعامل معها وإيجاد طريقة يتم خلالها التوفيق بين المصالح المتبادلة.^١ أما التحدي الثالث هو في الجانب الاقتصادي حيث سواجه محمود عباس تحدي كبير جدا بسبب الخسائر الضخمة التي تكبدها الفلسطينيون خلال السنوات الماضية القليلة حيث يتراوح حجم الخسائر بين ٥-٧ مليار دولار سنويا، وحجم هذه الخسائر في غزة تقدر ب(٤،٥ مليار دولار). وهي خسائر نُححت عن تحريب وتدمير البنية التحتية والمشات والمزروعات والاغلاقات والحرمان من العمل، في حيث تقدر حجم الخسائر الاسرائيلية ب(٥) بالمائة من الناتج القومي بينما خسر الفلسطينيون (١٥٠) بالمائة من الناتج القومي السنوي. لذلك يتوجب على محمود عباس مجابهة ضد التحديات والقيام باعمار ما دمرته الالة العسكرية الاسرائيلية كي يشعر الفلسطينيون بحدوث تحسن في مستوى معيشتهم.^٢

ما تقدم يمكن القول ان حصول محمود عباس على ثلثي الاصوات تظهر رغبته الشعب الفلسطيني والذي فوض عباس للبدء مفاوضات مع اسرائيل، وشل هذه المفاوضات لابد ان تثمر نتائج ملموسة ولا بد ان تسهم في تحسين اوضاع الفلسطينيين وتجلب الهدوء والامن للمنطقة حتى يتحقق السلام المنشود..

لقد طرح محمود عباس في حملته الانتخابية شعار تعزيز الديمقراطية والأصلاح، فقد كلف رئيس الوزراء أحمد قريع بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة للمرحلة ما بعد عرفات. في ٢٠٠٥/٢/٢١ وفي بداية الامر قام رئيس الوزراء احمد قريع بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة (الاولى) الا انها اصطدمت تلك التركيبة بمعارضة وانتقاد من نواب المجلس التشريعي الذين طالبوا بأدخال تغييرات جذرية فيها مما أسفر عن تأجيل التصويت لنيل الثقة حتى اقضاء وزراء أرتبطت أسماءهم بالفساد وأستبداهم بأعضاء جدد. اي دعوا الى (ضخ دم جديد في الحكم). حيث انتقد عشرون نائب من حركة فتح التي ينتمي اليها أحمد قريع التركيبة الحكومية المنتهية ولايتها والتي يتولى مهامها منذ شباط/٢٠٠٣ ويهيمن نواب فتح على المجلس التشريعي اذ يشغلون (٦٢)

^١ تحديات كبيرة تواجه الفائز بالانتخابات الفلسطينية، جريدة الزمان العدد (٢٠١٠)، ١٠/١٠/٢٠٠٥.

^٢ عبد الحميد الموسوي، من يطيح الى منصب ابو مازن، سلسلة تقارير، نشرت مركز الدراسات الفلسطينية العدد (٥)، كانون الثاني، ٢٠٠٥، ص ١٧-١٨.

مقعد من أصل (٨٣) وقد وجه وزير الشباب والرياضة المنتهية ولايته صلاح العمري الانتقاد وقال "ان على رئيس السلطة ان يكلف شخص آخر لرئاسة الحكومة للقيام بتشكيل الحكومة وهذا الأمر يقتضي تغيير جذري ولكن الحكومة التي تعرض اليوم لا تمثل اي تغيير جذري. أما عضو المجلس التشريعي الفلسطيني رفيق النتشة أعتبر المناقشات داخل المجلس التشريعي حول تشكيلة الحكومة الجديدة تعكس المناخ الديمقراطي السائد في السلطة الفلسطينية، وقال ان الشعب الفلسطيني يريد في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخه حكومة قوية لا يشوب اعضائها اية شائبة من ناحية الكفاءة والسمعة وهو الامر الذي سيقرره المجلس التشريعي. بينما وصف النائب الاول للرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة التشكيلة الحكومية المقدمة عبارة عن أدوات قديمة وطالب بضخ دماء جديدة قادرة على الاصلاح^١.

وفي ٢٥/٢/٢٠٠٥ أعلن احمد قريع على المجلس التشريعي تشكيلة وزارته جديدة بهدف نيل الموافقة على برنامجها وحصولها على الثقة وهي مكونة من (٢٥) وزير وتختلف عن تلك التي تقدم بها رئيس الوزراء الى المجلس في ٢١/٥/٢٠٠٥^٢، وقد منح المجلس التشريعي ثقته للحكومة الجديدة التي فازت بغالبية (٥٤) صوت مقابل (١٠)، وأمتناع (٤) نواب عن التصويت. وضمت الحكومة (١٧) وجه جديد وهو ما يحتاجه (من التكنوقراط ومسؤولين من حركة فتح) الرئيس الفلسطيني الجديد سياسياً وهو يستعد لحضور مؤتمر عن الاصلاح الفلسطيني في لندن. وفيما يلي اسماء التشكيلة الجديدة للوزراء:-^٣

- د. نبيل شعث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاعلام. (عضو في المجلس التشريعي).
د. سلام فياض وزير المالية.

^١ بدرية صالح، الفضائل الوطنية ما بعد عرفات، وقائع الندوة الاولى لمركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، كانون الاول/٢٠٠٤، ص٢٦.

^٢ جريدة الشرق الاوسط، العدد (١٣٤٣)، ٢٥/٢/٢٠٠٥.

^٣ وكالة الانباء الفلسطينية "وفا".

اللواء نصر اليوسف وزير الداخلية والامن الوطني والذي كانت تربطه علاقة متأزمة مع رئيس السلطة الراحل والذي اعتبر من الوزراء الجدد، ومن يثبت اولوياته توحيد عمل الاجهزة الامنية الفلسطينية واعادة النظام في الشارع الفلسطيني. بمباركة محمود عباس.

د. ناصر القدوة وزير الشؤون الخارجية (جديد)¹.

غسان الخطيب وزير التخطيط.

د. نعيم ابو الحمصي وزير التربية والتعلم العالي.

محمد دحلان وزير الشؤون المدنية، الذي اعتبر ان الوقت مناسب في احداث اصلاحات وتغييرات في الحياة الفلسطينية الداخلية والسياسية للافضل وسيتم خلال الانتخابات والجميع يرغبون في المشاركة والمساهمة.

د. حسن ابو لبدة وزير العمل والشؤون الاجتماعية (جديد)

لجين خلف وزير الثقافة.

زهيدة كمال وزير شؤون المرأة.

د. محمد اشتهب وزير للاسكان والاشغال العبادة (جديد)

الشيخ يوسف سلامة وزير الاوقاف والشؤون الدينية (جديد)

المستشار فريد الجلاد وزير العدل (جديد)

م. مازن سنقرط وزير الاقتصاد (جديد)

د. ذهني الوحيددي وزير الصحة (جديد)

صخر تيسير وزير الشباب والرياضة (جديد)

سفيان ابو زايدة وزير شؤون الاسرى والمحررين (جديد)

م. سعد الدين خرمة وزير النقل والمواصلات (جديد)

م. د. خالد القواسمة وزير الحكم المحلي (جديد)

م. زياد البندك وزير السياحة (جديد)

د. صبري صيدم وزير الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات (جديد)

¹ بدرية صالح، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

د. وليد عبد ربه وزير الزراعة (جديد)

هند خوري وزيرة دولة (جديدة)

د. احمد مجدلاقي وزير دولة (جديد)

كما عين سمير خليفة امين عام مجلس الوزراء ورئيس ديوان مجلس الوزراء بدرجة وزير. وقد خرج صائب عريقات وهو احد الوجوه المألوفة من التشكيل الحكومي لكن مكتب الرئيس قال انه سيظل كبير للمفاوضين الفلسطينيين.

وكما قلنا سابقاً جاءت موافقة المجلس التشريعي عليها بعد ان استجاب احمد قريع بمطالب النواب واشرك في حكومته وجوهاً جديدة لتحل محل الحرس القديم للرئيس الفلسطيني الراحل. اما الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس فقد بارك هذه الخطوة واعتبره يوم من اسعد الايام في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث صارت له حكومة تتألف من شبان مهنيين مخلصين سيفون بكل واجباتهم للقيام بالعمل بطريقة مهنية.

ثانياً:- قمة شرم الشيخ:-

وبعد اجتماع الفصائل الفلسطينية مع رئيس السلطة محمود عباس بعد فوزه في الانتخابات وفي ٢٢/١/٢٠٠٥ وافقت الفصائل الفلسطينية فيه على نطق الرئيس الفلسطيني بالهدئ ووقف اطلاق النار. مجمع القوى والفصائل الفلسطينية متفقة على ان محمود عباس يواجه ثلاث ملفات خطيرة، الاول يتعلق بتوحيد الاجهزة الامنية وانهاء موضة السلاح، والثاني توفير الاموال اللازمة، واصلاح الاجهزة الامنية. ولمعالجة هذا الملفات اعتبرت الهدنة المدخل الوحيد لمحمود عباس من اجل تمهيد الطريق وتنويه موقون خلال حرارة مع الاوربيين للحصول على الدعم المثالي من جهة ومن جهة اخرى على الدعم السياسي الذي يربط انسحاب شارون من قطاع غزة بخطة خارطة الطريق التسوية القضية الفلسطينية.^١ الى جانب ذلك تريد الفصائل والقوى الفلسطينية عوافقتها على التهدئة اعطاء فرصة الرئيس الفلسطيني للتلويح بورقة المقاومة وذلك للضغط على اسرائيل) عبر الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من اجل ان يكون هناك

^١ جريدة الزمان (٢٠١٠)، ١٠/١/٢٠٠٥.

الرجوب والناطق الرسمي باسم السلطة الفلسطينية نبيل ابو ردينة والسفير الفلسطيني في القاهرة زهدي القدرة والوفد الاسرائيلي برئاسة دوف فايجلاس ومستشار الرئيس للحكومة الاسرائيلية. وكشف الاجتماع عن خلاف حاد بين الجانبين بسبب القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بعدم اشراك الفلسطينيين في وضع قوائم الاسرى المتوقع الافراج عنهم^١. ورفض اطلاق سراح اسرى تقول اسرائيل أنهم شاركوا في قتل اسرائيليين، بالاضافة الى طلب اسرائيل الخاص بعدم وصف القمة بداية للمفاوضات السياسية. كما نشب الخلاف بشأن السيطرة الأمنية في بعض المدن المحتلة ونقلها من الاسرائيليين الى الفلسطينيين كمرحلة اولى ثم نقل أربعة مدن اخرى (طولكرم- بيت لحم- قلقيليا- رام الله) بشكل متدرج بعد ان يعرض الفلسطينيون خططهم الامنية.

وعلى الرغم من هذه الخلافات لكنها لا تؤثر على عقد القمة وخاصة وانه تم الاعداد لها منذ فترة طويلة وان الاطراف العربية لن تسمح بعدم عقدها وهذا ما اشار اليه الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني هاني المصري من رام الله بقوله "من وجهة النظر العربية والامريكية يجب ان تعقد بصرف النظر عن نتائجها لانها مطلوبة بحد ذاتها حتى تفرز المناخ الدولي الجديد وتسمح بأنطلاق عربي جديد نحو اسرائيل لتشجيعها على أنتهاز الوضع الحالي بوجود قيادة فلسطينية جديدة والسعي نحو اجلال السلام. واستبعد هاني المصري ان تكون القمة في مصلحة الفلسطينيين لان اسرائيل تصر على ان كل ما يجري لا علاقة له بخطة خارطة الطريق^٢. وكانت اسرائيل قد طرحت ما أسمته ب(رزمة المبادرات الطيبة) استعداداً للقمة، وتتضمن رفع الحواجز ونقل المسؤولية الأمنية عن عدة مدن في الضفة الغربية الى الفلسطينيين وفتح معابد الحدود بقطاع غزة، والافراج عن (٩٠٠) أسير على مرحلتين (٥٠٠) خلال الايام القريية القادمة و(٤٠٠) خلال الاشهر الثلاثة المقبلة. كما طرحت اسرائيل وقف استهداف المطلوبين بأستثناء من عددهم رئيس الاركان ورئيس المخابرات في المقابل عرض الجانب الفلسطيني قائمة تتضمن (٦) اسرى ضمنهم أقدم اسيرين قضيا أكثر من (٢٠) سنة هما سعيد العتبة وسامي يونس، واعرب شارون عن

^١ فهمي هويدي، قمة شرم الشيخ معايير النجاح والفشل، جريدة الشرق الاوسط العدد (٩٥٧٠)، ٢٠٠٥/٢/٩.

^٢ فهمي هويدي، مصدر سابق.

استعداده للافراج عن سامي يونس فقط البالغ من العمر (٧٣) عام وتتضمن القائمة كذلك القيادي مروان البرغوثي في حركة فتح واخيه القسام. غير ان اسرائيل رفضت اطلاق سراح البرغوثين بينما وافقت على الافراج عن ابنه.

وبعد تعثر المفاوضات بين السلطة واسرائيل ناشد الاسرى في سجون الاحتلال القيادة الفلسطينية عدم الوقوع في اخطاء سابقة فيما يتعلق بقضيتهم وعدم تركها كخطوات (حسن النوايا الاسرائيلية) وقال الاسرى في نداء لهم (ان قضيتهم لا تحتل التأجيل ويجب ان تكون على سلم أولويات محمود عباس). وقد عقدت قمة شرم الشيخ في الثلاثاء ٨/شباط/٢٠٠٥ وبحضور كل من (اريل شارون، محمود عباس، الرئيس حسني مبارك، العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني). وكانت نتائج القمة كالآتي:-

ما يخص الجانب الفلسطيني والاسرائيلي أتفق على تشكيل أربع لجان بين السلطة الفلسطينية واسرائيل، وهي لجنة تسليم المدن الفلسطينية الى السلطة في قطاع غزة اضافة الى خمس مدن في الضفة الغربية، ولجنة جدولة وضع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين ولجنة متابعة وقف اطلاق النار يشرف عليها الجنرال وليم وورد المتقاعد الذي عينته وزيرة الخارجية الامريكية اخيراً للاشراف على الموضوع الامني بين الجانبين، ولجنة متابعة استئناف المفاوضات بين الطرفين.

واعلن محمود عباس انه أتفق مع شارون على وقف متبادل لاطلاق النار بين الجانبين وفي اي مكان. وهو بمثابة خطوة اساسية لاستعادة عملية السلام وقال (ان تعزيز ذلك يعني تعزيز روح الشراكة وحماية عملية السلام وان ما يحقق اليوم هو مجرد بداية لحل باقي الموضوعات المتعلقة)، واذاف ان هناك التزام اخر وهو استئناف مفاوضات الحل الثنائي وهي القدس واللاجئين والمستوطنات والمياه وفق الثوابت الشرعية^١.

من جانبها اعلنت وزيرة الخارجية الامريكية غوندا ليزاريس عن تقديم مساعدة عاجلة ومباشرة دولية للفلسطينيين قيمتها (٤٠) مليون دولار وهي من ضمن (٣٥٠) مليون دولار التي وعدت الرئيس الامريكي جورج بوش.

^١ عبد الحميد الموراوي، التحديات امام الزعامة الفلسطينية ما بعد عرفات، نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، كانون الاول، ٢٠٠٤، ص١٦.

ويعقد الحوار الوطني الفلسطيني في ظروف محلية وأقليمية جديدة ومناخ دولي يسمح بنجاحه، وقد تضمنت أجندة الحوار في القاهرة المواضيع التالية^١:-

- الموافقة على تثبيت وقف اطلاق النار لمدة عام كامل والعمل على تنفيذ الالتزامات المترتبة على ذلك.

- الرؤية السياسية للفصائل الفلسطينية حول المرحلة القادمة، ومحاولة وضع برنامج سياسي موحد للتعامل مع الجانب الاسرائيلي وذلك تمهيداً لبدء المفاوضات الخاصة بالدولة الفلسطينية المستقلة في عام ٢٠٠٦.

- الوحدة الوطنية الفلسطينية القائمة على مشاركة كافة القوى الفلسطينية في إطار ديمقراطي.

- أستكمال الانتخابات المحلية واجراء الانتخابات التشريعية في مواعيدها مع مراعاة ان تقوم الانتخابات على أساس التمثيل النسبي.

- الانتقال الى تفاصيل العلاقة بين السلطة والفصائل وما يترتب عليها من تعديلات في التشريعات الدستورية.

وفي حديث الرئيس محمود عباس لدى أفتتاحه جلسة الحوار الوطني حذر من نتائج أستمرار التلكؤ الاسرائيلي في تنفيذ تفاهات شرم الشيخ في القمة الاخيرة. وان السلطة الفلسطينية لن تقبل بتنفيذ الالتزامات من جانب واحد فقط. وازداد ان الهدنة تساهم في دعم قضية شعبنا اقليمياً ودولياً وفي رفع المعاناة عنه. وان الهدنة التي أعلنتها الفصائل الوطنية والاسلامية جاءت بنتائج ايجابية وملموسة لصالح المواطن والقضية وتساهم بدفع العملية السياسية الى الامام^٢.

ونرى في حوار القاهرة هذه المرة هو تقارب المواقف ما بين الفصائل وما بين السلطة فجميع الاطراف سواء الفصائل أم السلطة ترى ان الوضع الفلسطيني الحالي يستلزم وحدة الجميع

^١ نبيل عمرو، الحوار الفلسطيني، الفلسطيني والتوجهات الجديدة، جريدة الشرق الاوسط (٩٦٦)، ١٧/٣/٢٠٠٥.

^٢ جريدة القدس العدد (١٢٧٧٦)، ١٦/٣/٢٠٠٥ وعلى الموقع:- [www. Alquds. Com](http://www.Alquds.Com)

والبعد عن الخلافات الداخلية، مدركين ان التوحد والابتعاد عن التفكك هو السبيل الوحيد لتجاوز الاوضاع الفلسطينية السيئة الحالية في ظل عودة الاحتلال والعدوان المستمر. ومن أبرز نتائج حوار القاهرة هي^١:-

١. التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني واعادة تفعيلها وتطويرها واجراء الانتخابات لمؤسساتها بما يخص مشاركة الجميع في هيئاتها والانتفاء بمستوياتها لتستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة.

٢. أملاء البيت الفلسطيني واعادة ترتيبه أهمية خاصة في هذا الجواز ويمكن اعتباره من اهم نتائجه، حيث أكدت الفصائل وفقاً لما جاء في اعلان القاهرة على ضرورة استكمال عملية الاصلاحات الشاملة في كافة المجالات واجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في مواعيدها. مع قيام المجلس التشريعي باتخاذ كافة الاجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد (المحاصصة) في النظام المختلط وتعديل قانون الانتخابات المحلية باعتماد التمثيل النسبي. اما فيما يتعلق بالهدنة واستمرارها فقد حددت الفصائل الفلسطينية موقفها المؤبد للهدنة حتى نهاية ٢٠٠٥ ودون التخلي عن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة.^٢ لكنها ستكون هدنة مهددة بالانقراض في حالة حصول اختراق اسرائيلي وممارسته العدوانية عن عمليات القتل والاغتيال والاستيطان وبناء الجدار العنصري)^٣.

واخيراً يمكن القول ان نتائج الحوار الوطني الفلسطيني في القاهرة اكد على وحدة الصف في الاطار الحقيقي نتجمع كافة الفصائل الفلسطينية، وتفتح الطريق امام السلطة الفلسطينية المواصله جهودها من اجل حل المشكلات اليومية للشعب الفلسطيني في الداخل. وفي ظل تأكيد الفصائل الفلسطينية على حرصها على الثوابت وتحقيق المتطلبات الوطنية ومنها الافراج عن الاسرى، ورفع الحصار، ووقف بناء الجدار الفاصل ووقف الاعتداءات وتسهيل حركة

^١ هاني بدر الدين، الفصائل الفلسطينية تتجاوز اللغام، على الموقع الآتي:- <http://Arabia.ahram.org.eg/>.

^٢ جريدة الزمان، العدد (٢٠٦٢)، ١٧/٣/٢٠٠٥.

^٣ فهمي هديري، المسكون عنه في بيان القاهرة، جريدة الشرق الاوسط، العدد (٩١١٢)، ٢٣/٣/٢٠٠٥.

الفلسطينيين عبر المعايير، وهي القضايا التي ستركز عليها السلطة الفلسطينية في الفترة القادمة وستكون محورا للاتصالات الفلسطينية في الفترة القادمة وستكون محورا للاتصالات الفلسطينية والمصرية مع الجانب الاسرائيلي.

ثالثا:- مؤتمر لندن الدولي:

عقد في لندن بداية شهر اذار ٢٠٠٥ الاجتماع الدولي والذي جاء بمشاركة وفود من (٢٩) دولة، وتضم ٢٤ وزير خارجية، بهدف هذا الاجتماع من الدرجة الاولى الى حشد الجهود الدولية الداعمة للاتصالات في السلطة الوطنية الفلسطينية على الصعيدين الامني والاقتصادي ولا يخوض الاجتماع في مفاوضات اوسع لعملية السلام في الشرق الاوسط.

وان الفكرة الاساسية لهذا المؤتمر كانت ان يكون ذا طبيعة سياسته اكثر وان يكون مؤتمر سلام لكن هذا الامر يستدعي وجود طرفين، ولان الاسرائيليين غير موجودين لهذا فكر البريطانيون باجتماع اكثر تواضع وهدف من اجل طموح، حيث قصد ان لا يسمى مؤتمر وانما اجتماع لعدم توقع ان يستمر عن مفاوضات اوسع لعملية السلام من الشرق الاوسط وكذلك على تمهيد الطريق امام عقد مؤتمر للجهات المانحة بهدف توفير التمويل الذي يحتاج اليه الفلسطينيون.^١ ونلاحظ ان الاجتماع الدولي كان يوما واحد بمعنى حد جلسة قصيرة مركز مستهدف مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على تخليص نفسها من (تراكمات حكم الزعيم الراحل ياسر عرفات) وهذا يعني اعادة هيكلة قوات الامن الفلسطينية التي تتسم بالفوضى والتي تتالف من عدة اجهزة تتنافس فيما بينها، وكذلك ادخال اصلاحات لتطهير الادارة والمؤسسات المالية. الفلسطينية التي توصف بانها فاسدة وتفتقر الى الكفاءة.

وقد حضر الاجتماع او المؤتمر الدولي وزير الخارجية الامريكى كونداليزاريس، والامين العام للامم المتحدة كوفي انان، ورئيس الوزراء البريطاني توني بليير، واما الجانب الفلسطيني ممثل بالرئيس محمود عباس، وزير الخارجية ناصر القدوة، وزير المالية سلام الفياض، اضافة الى مبعوثين

^١ على الموقع التالي:- www.alquds.com.

كبار من (٦) منظمات دولية منها البنك الدولي وضروري النقد الدولي^١. وتغيب عنه كل من سوريا بسبب الاتهامات الامريكية والاسرائيلية لها بايواء جماعات فلسطينية مسلحة تشن هجمات على اسرائيل. كذلك اسرائيل بحجة ان الاجتماع سيعقد بهدف اصلاح السلطة الفلسطينية واستغلت ذلك في ان يعالج الاجتماع قضية مكافحة (البنية التحتية للارهاب).

وفي المؤتمر اشارت وزيرة الخارجية الامريكية الى ان الفلسطينيين مطالبون بالاصلاح في مؤسساتهم الامنية بهدف مكافحة الارهاب ورفع الكفاءة مشيرة الى ان الولايات المتحدة ستعمل مع شركاء من المنطقة والعالم من اجل تحقيق هذا الهدف بضروري. على حد وصفها كما دعت اسرائيل الى عدم القيام باعمال يمكن ان تؤثر في الحل النهائي وانما يجب ان تساعد في ضمان قيام الدولية الفلسطينية. وهذا ما اشار اليه ايضا توني بلير رئيس الوزراء البريطاني والذي يعتبر راعي المؤتمر في قوله نحن هنا جميعا من اجل هدف واحد وهو السعي والعمل على تحقيق رؤية الحل القائمة على دولتين في الشرق الاوسط دولة اسرائيل امنه ودولة فلسطين مستقلة وقابلة للاستمرار^٢.

اما الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان أكد في كلمته عن التزام المنظمة الدولية بدعم السلطة الفلسطينية في مجالات الاقتصاد والحكم والامن كما اشاد بالتزام السلطة بمكافحة الارهاب دارساء الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

اما الرئيس محمود عباس فقد طالب ان يكون مؤتمر لندن مقدمة لعقد مؤتمر دولي اخر يناقش قضايا الوضع النهائي. وقد اتفق المشاركون في المؤتمر على ثلاثة اسس لدعم الاستقرار في المنطقة وتمثل هذه الاسس كما ذكرها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (الحكم السديد) فيما يتعلق بالاصلاحات الداخلية التي تواصل السلطة الفلسطينية اجراءها، واجراءات تتعلق في جعل البنية الامنية متماسكة، واجراءات اخرى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي حديث للرئيس محمود عباس في المؤتمر أكد على قراره النهائي في توحيد الاجهزة الامنية التي تشكل خطوة ومطلب اساس للدول المانحة والولايات المتحدة واسرائيل في اطار اصلاح المؤسسات السلطة

^١ سلسلة تقارير مترجمة، مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (٦)، شباط ٢٠٠٥، ص ٣.

^٢ على الموقع الاتي: www.islam.onlin.net

الفلسطينية، وقد اشاد المشاركون في المؤتمر بالتقدم الكبير الذي احرزته السلطة الفلسطينية في مجال اصلاح المؤسسات وحثوا اسرائيل في المقابل على تنفيذ التزاماتها في اطار خارطة الطريق.^١ وقد عرض الوفد الفلسطيني روتينه وبرامجه لبناء مؤسسات قائمة على الديمقراطية وسيادة القانون وتوضيح وتأكيد تعهيداتهم في مجالات الامن والاصلاح والتطوير الاقتصادي. وقد وصف الرئيس محمود عباس نتائج المؤتمر الدولي بأنها كانت ايجابية للغاية ومثمرة حيث لمسنا دعم دولي ونشط لنا من اجل تطبيق برامجنا التي عرفت على المؤتمر وشملت الدعم السياسي والاقتصادي والمالي ومجالات اخرى، كما لمسنا تفهم المجتمع الدولي للصعوبات التي نواجهها والتزامهم بمضمون القانون الدولي. وأكد على التزام الفلسطينيين بعملية السلام في اطار خارطة الطريق ونأمل العودة السريعة الى روح المصالحة من خلال مفاوضات سلمية ناحجة قائمة على العدالة والشرعية الدولية التي تؤكد انهاء الاحتلال واقامة دولة ديمقراطية مستقلة قابلة للحياة تعيش جنب الى جنب مع دولة اسرائيل.^٢

أما وزير المالية سلام الفياض فقد تحدث عن العجز في الميزانية للسلطة الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ قرابة (٥٠٠) مليون دولار، فهي تحتاج الى مساعدات عاجلة، وفي المؤتمر وعدت الدول المانحة بنقل (١٠٢) مليار دولار الى السلطة الفلسطينية.^٣ وايضاً الاتحاد الأوروبي سيساعد في اقامة مؤسسات سياسية فلسطينية جديدة، وستقوم الولايات المتحدة تنظيم عملية اصلاح الاجهزة الأمنية الفلسطينية، وسيلعب البنك الدولي دور كبير في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. والسؤال الذي يطرح هنا ما هدف المؤتمر الدولي؟ وماذا كان يريد توفى بلير من هذا المؤتمر؟؟

لقد اعلن توني بلير ان المؤتمر الدولي في لندن من اجل مساعدة الفلسطينيين لكي يصبحوا شركاء حقيقيين في عملية السلام عبر اقامتهم مؤسسات ديمقراطية. بمعنى آخر كان يريد

^١ موقع جريدة الحياة في ٢٠٠٥/٣/٢ - www.alhayat.com

^٢ نشرة مركز الدراسات الفلسطينية، مصدر سابق، ص ٥.

^٣ تشير نقد ايران البنك الدولي ان توسط دخل الفرد الفلسطيني تراجع خلال الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٣ بمقدار الثلث تقريباً الى ما يزيد قليلاً على ١١٠٠ دولار سنوياً وارتفع معدل البطالة من الفترة نفسها من ١٠ بالمائة الى ٢٦ بالمائة. وللمزيد انظر جريدة الشرق الاوسط العدد (٩٥٤٢)، ١٢/١/٢٠٠٥.

من جلسات مؤتمر لندن الأنطلاقة لإعادة التأهيل للفلسطينيين ديمقراطياً و إنسانياً وحضارياً والذي ساعده على ذلك قبول القيادة الفلسطينية الجديدة حضور المؤتمر دون تحفظات وأعترفت ضمناً من خلال هذا القبول أنها تحتاج فعلاً لهذا التأهيل بالإضافة الى ذلك أقرارها بان العتبة الاساسية في طريق أستئناف المفاوضات هي فسادها وافتقارها الى الخبرة الديمقراطية والحضارية وحاجتها الى الاصلاح، ووجود اختلاف كبير بينها وبين الاسرائيليين. وهنا للأسف نرى رئيس الوزراء الاسرائيلي ايريل شارون نجح مرة اخرى في أيجاد ذريعة للتهرب من ألتزاماته، وهي أن المشكلة تكمن الان في الارهاب الفلسطيني، ولا يمكن الحديث عن اي شيء قبل وقف هذا الأرهاب بشكل كامل. لذلك فأن مؤتمر لندن الذي أقتحه رئيس الوزراء البريطاني لم يكن في الاساس من اجل اعادة تاهيل الفلسطينيين وانما لجمع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي على مائدة المفاوضات مجددا لبحث كيفية دفع عملية السلام وتطبيق خارطة الطريق. ولكن الرفض الاسرائيلي هو الذي حوله من مؤتمر سلام الى اعادة للتاهيل الديمقراطي والامني للقيادة الفلسطينية (اذا هي خطة مدروسة للايقاع بالقيادة الفلسطينية الجديدة واستغلال ضعفها).¹

اما عن موقف الفصائل الفلسطينية والشعب الفلسطيني من مؤتمر لندن. فالجميع متفق على ان الاصلاحات الداخلية الفلسطينية في كافة المجالات يجب ان تكون اصلاحات لاجل الهدف الوطني والصالح العام، وليس لاجل التخفيف من الضغط الذي تمارسه الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية والدول الاوبية.

فان الاصلاح مطلب فلسطيني قديم جديد لم يحظر على بال المنفذين في السلطة الفلسطينية وقبلها في منظمة التحرير الفلسطينية ان يلتفتوا اليه بجدين والتعامل مع كمطلب وطني جماهيري وفصائلي ضروري. ومثال على عدم اجدته نرى احد الوزراء الذين استقالوا العام الماضي (وهو من الذين انتفعوا بفضل اوسلو) يريد الاصلاح بشدة ويريد المحاسبة على الاموال وتبذيرها، وقد اصبح اليوم اصلاحي كبير وغيور على الاصلاح والمحاسبة والشفافية ويرفض الانفراد

¹ مجدي شندي، ابو مازن يهبط على حقل الغام، مقالة وعلى الموقع الاتي: - www.albayan.com

في القيادة والقرارات.¹ وان الاصلاح المطروح الان في هذا الوقت بالذات من اجل رغبة امريكية اسرائيلية وللاسف.

من اجل تكريسي سلطة فلسطينية تابعة ومؤسسات فارغة من المفهوم الوطني والمصلحة الوطنية الحقيقية. لذلك يجب على الفلسطينيين (سلطة - فصائل) العمل على تطبيق وتعزيز قرارات حوارهم الوطني في القاهرة، والتأييد على الاصلاح والاصلاحات لكن برؤية وطنية وبنظرة شاملة تحفظ المصلحة الوطنية الفلسطينية اولا واخيرا، لان الشعب الفلسطيني يرفض اي اصلاح يريده بوش وشارون.

والاصلاح بالمفهوم الفلسطيني هو العودة الى جذور والتمسيك بالثوابت الوطنية والحقوق الشرعية هذا من الناحية السياسية اما من الناحية القانونية والاصلاح يجب ان يشمل وبطال كل الاجهزة السلطة في الوزارات والمؤسسات والادارات الى القادة والكوادر والافراد، ويجب اعادة بناء كل شئ من جديد وتاسس جديدة ورؤى وطنية وقانونية شفافة تعتمد الشفافية والمحاسبة وسلطة القانون والقضاء والمؤسسات وليست سلطة القادة والوزراء والافراد.

وترى الفصائل الفلسطينية ان على المجتمع الدولي ان يعقد مؤتمر دولي يعيد الاعتبار للقرارات الشرعية الدولية ويبحث في اليات تطبيق هذه القرارات ويعيد لاعتبار الامم المتحدة كمرجعية لاي عملية سياسية قادمة، ولا نريد مؤتمر يقتصر على بحث موضوع الاصلاحات التي ستبقى سيف مسلط على رقبة الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

ويذكر كايد الغول عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين ان عنوان مؤتمر لندن يعكس المضمون الذي سيخرج عنه هذا المؤتمر (يريدون اصلاحات فلسطينية تستجيب للمشروع الاسرائيلي وتسهل على حكومة شارون تمرير مخططها الخاص). واذاف والجهة الشعبية في الوقت الذي تقدر فيه اي مساعدات غربية ودولية يقدم لنا، الا اننا نرفض ان تشكل هذه المساعدات قيد على الشعب الفلسطيني او اداة ضغط على القيادة الفلسطينية، ووضح ان الاتزامات الفلسطينية ترتبط ارتباط وثيق بمدى التزام المجتمع الدولي بالعمل على تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كما اقرتها الشرعية الدولية، حيث اقرت الانسحاب الكامل

¹ مقالة عبد الباري عطوان، مؤتمر لندن الدولي، وعلى الموقع الاتي: www.palestua.at

من الاراضي المحتلة لعام ١٩٦٧ بما فيها القدى وتفكيك المستوطنات وتفكيك الجدار واقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على هذه الاراضي وحمية حق العودة للاجئين^١ وتؤكد الفصائل الفلسطينية ايضا وفيما يتعلق بتوحيد الاجهزة الامنية واصلاحها يجب ان يعالج في اطار الاصلاحات الفلسطينية الداخلية، بحيث تصبح هذا الاجهزة اداة امن للوطن والمواطنين واداة قوة في مواجهة الاحتلال وسياسته، وهم يريدون اصلاحات للاجهزة الامنية بما يخدم المصلحة الاسرائيلية وحمية الامن الاسرائيلي، في الوقت الذي تمارس فيه حكومة اسرائيل تكريس الاحتلال بمختلف اشكاله يوميا على ارض الواقع...

كما تقد نقول ان مؤتمر او اجتماع لندن لم يحقق الكثير من النتائج خاصة وان لطرق التناهي من الصراع لم يخطر (اسرائيل)، وهذا يثبت لنا ان الهدف من مبادرة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير هو اعادة تحسين صورته على الصعيد الدولي بعد الحرب على العراق وان اكبر انجاز للمؤتمر هو في تجمع عدد من الشخصيات البارزة فقط...

الخاتمة

على امتداد ثلاث سنوات الماضية كانت الكتل الدولية الكبرى والمناخات الإقليمية في الشرق الأوسط تتجه نحو اعتبار الرئيس ياسر عرفات هو العقدة في طريق العملية السلمية، ولم يعد شريك وتم تجاهل الشعب الفلسطيني بكل مكوناته. الان وبعد رحيل الرئيس ياسر عرفات يجب ان يتضح من كان يمثل العقدة الفعلية في طريق السلام وقرارات الشرعية الدولية. خاصة وان الحكومة الاسرائيلية أعلنت بعد فوز الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس أنها توقف أي اتصال رسمي مع الرئيس الجديد حتى يقوم بخطوات عملية ضد ما تسميه اسرائيل "بالارهاب الفلسطيني". وهنا لا بد من الاشارة الى أن الحكومة الاسرائيلية تنوهم وتخطى في اعتقادها بأن القيادة الفلسطينية الجديدة برعاية محمود عباس تختلف عن القيادة التاريخية القديمة للراحل ياسر عرفات وفيما يتعلق بحرصهم على الثوابت الفلسطينية لكن الوسائل مختلفة.

والجميع يعرف ان الحكومة الاسرائيلية تريد من الرئيس الجديد الفلسطيني الأقدم على حرب أهلية ليس بهدف استعادة القدس الشرقية وليس بهدف حل مشكلة اللاجئين، وإنما لتأمين

^١ على الموقع الاتي: - www.elafh.com

